

## الدينار الرقمي خيار استراتيجي لتعزيز الشمول المالي وتقليص الاقتصاد الموازي في الجزائر

### The Digital Dinar as a Strategic Choice for Enhancing Financial Inclusion and Reducing the Informal Economy in Algeria

أميرة بحري، جامعة باتنة 01، الجزائر، Amira.bahri@univ-batna.dz

Received: 25/03/2026

Accepted: 26/05/2026

Published: 10/06/2026

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آفاق تبني "الدينار الرقمي" من طرف بنك الجزائر كآلية تقنية ومصرفية حديثة تهدف إلى عصنة النظام المالي، تركز الدراسة على دور العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) في معالجة معضلتين هيكليتين في الاقتصاد الجزائري: انخفاض مستويات الشمول المالي، وتزايد حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستباطي من خلال دراسة العملات الرقمية وأهم الدول الرائدة في هذا المجال ثم الانتقال إلى دراسة الحالة الجزائرية كما تم استعمال أسلوب الوصف التحليلي لاستعراض الإطار القانوني الجديد (قانون النقد والقرض 23-09) وتحليل جوانب الاقتصاد الموازي والشمول المالي في الجزائر، توصلت النتائج إلى أن الدينار الرقمي يمتلك قدرة فائقة على تتبع التدفقات المالية وتخفيض تكاليف المعاملات، مما يحفز الأفراد والشركات على الانخراط في القطاع الرسمي. إلى إن نجاح تجربة الدينار الرقمي في الجزائر مرهون بمدى تكامل الإصلاحات التكنولوجية والمؤسسية، وبقدرة السلطات على بناء بيئة مالية رقمية آمنة وشاملة، تدعم التنمية الاقتصادية وتواكب التحولات العالمية.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي؛ الدينار الرقمي الجزائري، الاقتصاد الموازي؛ بنك الجزائر.

**Abstract:** This study aims to explore the prospects for adopting the "Digital Dinar" by the Bank of Algeria as a modern technological and banking mechanism intended to modernize the financial system. The study focuses on the role of Central Bank Digital Currencies (CBDCs) in addressing two structural challenges in the Algerian economy: low levels of financial inclusion and the growing volume of money circulating in the informal market.

The study adopts a deductive approach by examining digital currencies and the experiences of leading countries in this field, before moving to the Algerian case study. In addition, a descriptive-analytical method is employed to review the new legal framework (Monetary and Banking Law No. 23-09) and to analyze the dimensions of the informal economy and financial inclusion in Algeria.

The findings indicate that the Digital Dinar has a significant capacity to track financial flows and reduce transaction costs, thereby encouraging individuals and businesses to integrate into the formal sector. However, the success of the Digital Dinar in Algeria remains contingent upon the degree of integration between technological and institutional reforms, as well as the authorities' ability to establish a secure and inclusive digital financial environment that supports economic development and keeps pace with global transformations.

**Keywords:** Financial Inclusion Algerian Digital Dinar; Informal Economy , Bank of Algeria

**JEL Codes:** G21 ; E42 ; E26.

**Citation :** BAHRI AMIRA, (2026). The Digital Dinar as a Strategic Choice for Enhancing Financial Inclusion and Reducing the Informal Economy in Algeria, *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 13(01), 44-61.

## المقدمة

يشهد النظام المالي العالمي تحولاً جوهرياً بفعل الثورة التكنولوجية المالية (FinTech)، مما جعل تبني العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) ضرورة استراتيجية أساسية تتجاوز كونها مجرد خيار تكنولوجي إضافي. في ظل هذا التطور الرقمي المتسارع، تركز الدول النامية جهودها على استثمار هذه التقنيات ليس فقط كوسيلة لتحديث أنظمتها النقدية، بل أيضاً كأداة هيكلية لمعالجة التحديات الاقتصادية العميقة مثل ضعف الشمول المالي، واتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى تعزيز الشفافية في المعاملات المالية من أجل مكافحة الجرائم المالية والحد من الاحتيال والنشاطات غير القانونية. كما تتيح هذه العملات الرقمية للبنوك المركزية أدوات مبتكرة لمراقبة الاقتصاد وتقليل تكاليف المعاملات المحلية والدولية.

تمثل العملة الرقمية للبنك المركزي نسخة إلكترونية من العملة الرسمية للبلاد، يتم إصدارها وإدارتها من قبل البنك المركزي نفسه. وعلى عكس العملات المشفرة المضاربة، فإن هذا النوع من العملات مصمم ليكون امتداداً للأموال التقليدية المألوفة لدى الأفراد، لاستخدامها في المعاملات اليومية.

هذا التوجه يمثل تحدياً وفرصة للحالة الجزائرية التي تُعد نموذجاً مميزاً في هذا المجال. فرغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات اقتصادية ضخمة، ورغم الجهود الرامية إلى رقمنة الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي باستخدام الوسائل التقليدية مثل البطاقات البنكية والدفع الإلكتروني، فإن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من "الكتلة النقدية الهاربة" التي تبقى خارج إطار القنوات المصرفية وتُقدر قيمتها بمليارات الدينارات المتداولة عبر السوق الموازية. وقد تسبب ذلك في انخفاض كبير في مستويات الشمول المالي وإضاعة فرص التمويل والاستثمار. استجابةً لهذا الوضع، اتخذت السلطات النقدية خطوة جريئة عبر إصدار القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 في جوان 2023 الذي أقر إطلاق "الدينار الرقمي الجزائري" كأداة تقنية تهدف إلى رقمنة المدفوعات وتحقيق مزيد من الاستقلالية والسيادة النقدية.

**وبناءً على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الجوهري التالي:**

"إلى أي مدى يمكن للدينار الرقمي، كابتكار نقدي، أن يساهم في تعزيز مستويات الشمول المالي وتقليص فجوة الاقتصاد الموازي في الجزائر؟"

**الأسئلة الفرعية :**

- ما المقصود بالمصطلحات التالية : الشمول المالي؟ العملة الرقمية للبنك المركزي؟ الاقتصاد الموازي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وما هي التحديات التي تواجهه؟
- ما هي العقبات التي قد تعرقل نجاح مشروع الدينار الرقمي الجزائري؟
- كيف يمكن تقييم وضع الشمول المالي في الجزائر بالشكل الدقيق؟

**أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة لـ:

- تحليل الإطار النظري والمفاهيمي للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) وعلاقتها بالشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي.
- تشخيص واقع الشمول المالي وحجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، وتحديد العوامل المسببة لهما.

- إبراز الدور الوظيفي للدينار الرقمي في تحويل المعاملات من النطاق غير الرسمي إلى النطاق الرسمي عبر رقمنة الكتلة النقدية.

- تقديم مقترحات وتوصيات لصناع القرار حول المتطلبات التقنية والأمنية لضمان نجاح مشروع الدينار الرقمي.

### أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل الجوانب الاستراتيجية المرتبطة بإطلاق الدينار الرقمي الجزائري، الذي لا يُنظر إليه فقط كبديل للعملة الورقية، بل كمبادرة تقنية تسعى إلى استيعاب الشرائح غير المنفعة بالخدمات المصرفية التقليدية (Unbanked) وتقليل الممارسات الاقتصادية غير الرسمية عبر تعزيز الشفافية وإمكانية تتبع المعاملات مالياً. كما تقدم الدراسة رؤية عملية لدعم البنك المركزي والمصارف والمؤسسات المالية في كيفية استغلال التكنولوجيا لتحفيز إيداع الكتلة النقدية خارج القنوات المصرفية الرسمية، وتحسين كفاءة جباية الضرائب، وتعزيز الاستقرار المالي العام .

### المحول الأول : ماهية الشمول المالي

#### 1. مفهوم الشمول المالي :

يمكن تعريف الشمول المالي (Financial Inclusion) بأنه مفهوم يهدف إلى ضمان حصول جميع الأفراد والشركات، خاصة الفئات المهمشة والمحرومة، على مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية التي تلبي احتياجاتهم، تكون مفيدة وميسورة التكلفة، ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. لا يقتصر الأمر على مجرد فتح حساب بنكي، بل يمتد ليشمل الاستخدام الفعال لمجموعة واسعة من الخدمات التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (WORLD BANK, 30-06- 2021).

و لتوضيح مفهوم الشكول المالي بصورة احسن ، يمكن ادراج تعريف الهيئات الدولية :

- **تعريف مجموعة البنك الدولي:** يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام. (الدولي، 2022-03-29)
- **تعريف صندوق النقد العربي :** هو إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية ، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، و التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية اكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية (صندوق النقد العربي، 2017)
- **تعريف الأمم المتحدة:** يعرف بأنه نظام مالي يخدم جميع أفراد المجتمع بشكل فعال وشامل. يركز هذا التعريف على أن الخدمات المالية يجب أن تكون متاحة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفقراء والأكثر ضعفاً، الذين كانت الخدمات المالية الرسمية تتجاهلهم في السابق (UNITED NATIONS, 2021) .
- **تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** تقدم اللجنة منظوراً تنموياً يركز على الجانب الإنتاجي للشمول المالي. فهو لا يقتصر على توفير الخدمات الأساسية فحسب، بل يشمل أيضاً الجهود الرامية إلى تحسين واستخدام النظام المالي من قبل الوكلاء الاقتصاديين، وخاصة الوحدات الإنتاجية مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز نموها وتحسين أوضاعها .

• **يُنظر إلى الشمول المالي** كأداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وبناء القدرة على الصمود المالي (Financial Resilience). فقد أظهرت دراسات حديثة أن الشمول المالي يساعد الأسر ذات الدخل المنخفض وغير المستقر على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتكيف معها والتعافي منها، من خلال توفير أدوات مناسبة مثل الادخار والائتمان والتأمين . كما أشارت أبحاث أخرى إلى أن الابتكارات المالية الرقمية (FinTech) تلعب دوراً حاسماً في توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل المجتمعات المحرومة، خاصة في المناطق النائية (KERN ALEXANDER, 2025).

• **تعريف لجنة الشمول المالي :** بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة، وذلك للفئات الضعيفة مثل الفئات الأقل حظاً وذوي الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة، من قبل المؤسسات المالية الرئيسية". (DAKHANE, 2024)

• مما سبق يمكن القول ان الشمول هو مفهوم متعدد الأبعاد يتطور من كونه مجرد إتاحة الخدمات المصرفية إلى كونه أداة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هدفه النهائي هو تمكين جميع أفراد المجتمع، وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً، من المشاركة الكاملة في النشاط الاقتصادي، وإدارة مخاطرتهم المالية بفعالية، وتحسين مستوى رفاهيتهم.

## 2. مؤشرات قياس الشمول المالي :

تعتبر الأبعاد المختلفة للشمول المالي عن طريق بيانات موثوقة وشاملة، والذي يعد شرطاً أساسياً في صياغة السياسات. تكمن أهمية ذلك في التركيز على العدد الإجمالي للعملاء وخصائصهم، مما يجسد مفهوم مؤشرات الشمول المالي التي تساعد صناع السياسات في وضع اتجاهات واضحة تُترجم إلى مصطلحات عملية. بشكل عام، يمكن قياس الشمول المالي من خلال ما يلي: (Eddine, 2025)

- **الوصول (Access):** يمثل قدرة العملاء على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، مثل أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك، إضافةً إلى مدى استخدامهم لهذه الخدمات.
- **الاستخدام (Utilization):** يشير إلى عمق واستمرارية استخدام الخدمات المالية، بما في ذلك نوعية المنتجات المالية المستعملة ومدة استخدامها.
- **الجودة (Quality):** تشير إلى رأي المستهلك في الخدمة المالية بناءً على تجربته معها، مع فهم وقياس طبيعة علاقته بمقدم هذه الخدمة.
- **الأثر (Impact):** يتمثل في التغيرات التي تطرأ على حياة مستهلك الخدمة المالية المقدمة، والتي من شأنها تحسينها وتعزيزه

## 3. أهمية الشمول المالي

الشمول المالي يعد من القضايا الرئيسية في أجندة التنمية العالمية، حيث تنظر إليه المؤسسات الدولية كوسيلة أساسية لتمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتكمن أهميته في كونه لا

يقتصر على فتح حسابات مصرفية فقط، بل يشمل توفير الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية متنوعة وملائمة، تكون في متناول الجميع وتلبي احتياجاتهم المختلفة. يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

- تعزيز فعالية الوساطة المالية (الاحسن، 2023)
- الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك (World Bank, 2021)
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وريادة الأعمال (S. N. R. Fiona Dias., 2026)
- بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية
- تمكين الفئات المهمشة (المرأة، سكان الريف، الفقراء)
- تحفيز الابتكار من خلال التكنولوجيا المالية
- تحفيز المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية و المصرفية

### المحور الثاني: العملات الرقمية للبنوك المركزية

العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) هي نسخ رقمية من النقد تُصدرها وتنظمها البنوك المركزية. وبذلك فهي أكثر أماناً وأقل تقلباً بطبيعتها مقارنةً بالأصول المشفرة. ورغم أن البعض قد يعتقد أن العملات الرقمية للبنوك المركزية مفهوم حديث، إلا أنها موجودة منذ ثلاثة عقود. ففي عام 1993 أطلق بنك فنلندا بطاقة Avant الذكية (STANLEY, septembre 2022)، وهي شكل إلكتروني من النقد. ورغم إيقاف النظام في أوائل الألفية الثانية، إلا أنه يُعد أول عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي في العالم.

غير أن البحث في العملات الرقمية للبنوك المركزية لم يشهد انتشاراً واسعاً على المستوى العالمي إلا مؤخراً، مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية وتراجع استخدام النقد. وتقوم البنوك المركزية حول العالم حالياً باستكشاف مزاياها المحتملة، بما في ذلك تحسين كفاءة وأمان أنظمة الدفع.

#### 1. مفهومها :

تعرف العملة الرقمية للبنك المركزي بأنها شكل من أشكال العملة الرقمية التي يصدرها البنك المركزي، وتعمل كمعادل رقمي للنقود الورقية، وهي تختلف جوهرياً عن العملات المشفرة الخاصة (مثل البيتكوين) من حيث أنها تمثل التزاماً مباشراً على البنك المركزي، وبالتالي لا تحمل أي مخاطر ائتمانية، على عكس النقود الرقمية الصادرة عن البنوك التجارية (الودائع) أو مؤسسات النقود الإلكترونية (Bank for international settlements, 31 August 2023).

#### 2. أنواع العملات الرقمية للبنوك المركزية

وتقسم الى نوعين رئيسيين:

- عملات رقمية للبنوك المركزية للبيع بالتجزئة (Retail CBDCs – rCBDCs) وهي موجهة لعامة الجمهور لاستخدامها في المعاملات اليومية، وتهدف إلى توفير وسيلة دفع رقمية وخالية من المخاطر.

• **عملات رقمية للبنوك المركزية بالجملة: (Wholesale CBDCs – wCBDCs)** وهي مصممة للاستخدام بين المؤسسات المالية (الوسطاء الماليين) وتعمل بشكل يشبه احتياطات البنوك المركزية الحالية، ولكن مع وظائف إضافية تتيحها تقنية الترميز (Tokenisation)، مثل إمكانية الدفع الذري. (Atomic Settlement) من المهم التأكيد على أن العملات الرقمية للبنوك المركزية لا تهدف إلى استبدال النقد بشكل كامل، بل إلى استكماله وتوفير خيار رقمي إضافي للمواطنين والشركات

### 3. مميزات العملات الرقمية للبنوك المركزية :

إلى جانب تعزيز الشمول المالي، تمتلك العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية القدرة على زيادة مرونة أنظمة الدفع المحلية وتحفيز المنافسة، مما يساهم في تحسين الوصول إلى النقود، وزيادة كفاءة المدفوعات، وخفض تكاليف المعاملات. كما يمكن لهذه العملات أن تعزز الشفافية في حركة الأموال وتساعد على تقليل ظاهرة إحتلال العملات، أي استخدام عملة أجنبية بديلة أو مكمل للعملة الوطنية. يمكن تلخيص فوائد العملات الرقمية للبنوك المركزية في النقاط التالية:

• تسهيل المشاركة في الاقتصاد الرقمي عبر توفير وصول يسير إلى الأموال الرقمية. وبالخصوص، يمكن للعملات الرقمية الموجهة للأفراد تعزيز الشمول المالي وتشجيع الابتكار في الحالات التي لا تجذب القطاع الخاص بسبب قلة الأرباح المتوقعة؛

• برمجة المعاملات تجعل عمليات الدفع تتم بشكل تلقائي عند استيفاء جميع شروط الدفع مسبقاً، ما يحد من مخاطر التسوية المرتبطة بالمدفوعات؛

• خفض تكاليف المعاملات من خلال توفير بنية تحتية عامة لأنظمة الدفع، مما يجعلها أكثر كفاءة وبالرغم من الإمكانيات النظرية الكبيرة، ينبغي على البنوك المركزية تقييم جدوى إصدار هذه العملات بعناية. يجب أن تقرر ما إذا كان هناك مبرر قوي لاعتمادها، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود طلب كافٍ من المستخدمين. بعض البنوك توصلت إلى أن الحاجة إليها غير واردة حالياً، في حين لا يزال البعض الآخر يقوم بالدراسة.

من ناحية أخرى، فإن إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية قد يحمل معه مخاطر محتملة. قد يسحب المستخدمون كميات كبيرة من الودائع من البنوك التقليدية لشراء العملة الرقمية، مما يؤدي إلى احتمالية نشوء أزمة مالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك المركزية ضمان قدرتها على التصدي لمخاطر الهجمات السيبرانية، وحماية البيانات، والحفاظ على النزاهة المالية لضمان نجاحها

### 4. دوافع إصدارها

تتنوع دوافع إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية بين الدول، مما يعكس احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ومع ذلك، يمكن تلخيص أبرز الدوافع المشتركة التي تشجع على تبني هذه العملات في النقاط التالية:

• **تعزيز الشمول المالي:** يأتي هذا الدافع على رأس القائمة، خاصة في الدول النامية أو تلك التي تواجه تحديات جغرافية تعيق الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. مثال بارز على ذلك إطلاق جزر البهاما عملتها الرقمية "Sand Dollar" عام 2020، بهدف تلبية احتياجات سكانها الذين يعيشون على جزر متفرقة ويواجهون صعوبة في الوصول إلى المؤسسات المصرفية التقليدية. وقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي إلى أن هذه العملات

يمكن أن تخدم نحو 600 مليون شخص يمتلكون هواتف محمولة لكنهم غير قادرين على فتح حسابات مصرفية (ETRADE for all, 2023) .

- **كفاءة وسرعة المدفوعات:** تهدف العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى خفض تكاليف ووقت المدفوعات، وخاصة المدفوعات عبر الحدود . يمكن للعملات الرقمية للبنوك المركزية تقليل الحاجة إلى وسطاء مثل شركات تحويل الأموال، مما يخفض التكلفة العالمية للتحويلات (التي تبلغ في المتوسط 6.25%) ويحول المعاملات من أيام إلى ثوانٍ . (XAPO BANK, 2025)

- **مكافحة الجرائم المالية:** يعتمد النظام الخاص بهذه العملات على سجلات رقمية وآثار إلكترونية، والتي تسهم في تحسين الشفافية وتقوية جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **توفير أداة جديدة للسياسة النقدية:** قد تصبح العملات الرقمية للبنوك المركزية أداة مبتكرة في إدارة السياسة النقدية، حيث يمكن للبنوك المركزية استخدامها لتطبيق معدلات فائدة مباشرة، بما يوفر لها مزيداً من المرونة في التأثير على العوائد النقدية الفعلية.

- **الحد من المخاطر الناجمة عن العملات المشفرة الخاصة:** تعتبر هذه العملات استراتيجية لتعزيز استقرار النظام المالي وتقليل التهديدات المحتملة الناتجة عن العملات المشفرة الخاصة، التي قد تؤدي إلى اضطرابات مالية إن لم يتم التعامل معها بشكل دقيق. (Garima Gupta, 2025) .

#### 5. تجارب دولية رائدة في اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

##### أولاً : التجربة الصينية : اليوان الرقمي (e-CNY)

تعد الصين صاحبة أضخم تجربة حية في العالم. بدأ المشروع عام 2014 ووصل في أواخر 2025 إلى معالجة معاملات بقيمة تتجاوز 2.3 تريليون دولار. ،كما تعتبر الصين من أكثر الدول تقدماً في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث انطلقت تجربة اليوان الرقمي لتلبية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية مثل دمج أنظمة الدفع المجزأة في الصين ، توفير بدائل رقمية لطرق الدفع التقليدية وأيضاً تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية (Singh, Singh, & Walia, 2025)

##### ثانياً: التجربة النيجيرية ( eNaira )

كانت نيجيريا أول دولة في أفريقيا وأحد أوائل الدول في العالم تطلق عملة رقمية رسمية للبنك المركزي في عام 2021، وذلك في إطار استراتيجية طموحة لتعزيز الشمول المالي، وتهدف التجربة الى تعزيز الشمول المالي ودمج الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي، خفض تكاليف المعاملات المالية، الحد من استخدام النقد وتوفير قناة رقمية للتحويلات الحكومية (Adam & Shaba, 2025)

##### ثالثاً: تجربة جزر البهاما: دولار الرمال (Sand Dollar)

أول دولة في العالم تطلق عملة رقمية للبنك المركزي بشكل رسمي وشامل في أكتوبر 2020 وهدفت التجربة الى تحقيق الشمول المالي في أرخبيل يضم مئات الجزر حيث يصعب توزيع النقد الورقي أو بناء فروع بنكية في كل مكان . (Central Bank of The Bahamas, 2024)

## رابعاً: التجربة السويدية: (الكرونا الإلكترونية e-Krona)

انطلقت السويد في تجربة الكرونا الإلكترونية (e-krona) عام 2017، مدفوعة بالانخفاض الحاد في استخدام النقد في المجتمع السويدي، حيث انخفضت نسبة استخدام النقد في نقاط البيع من 40% عام 2020 إلى أقل من 10% حالياً، وهدفت التجربة إلى تقديم بديل رقمي آمن للنقد في ظل انتشار الأصول المشفرة، والاستجابة للتحول السريع نحو المدفوعات الرقمية في المجتمع السويدي، وأيضاً الحفاظ على دور الدولة في النظام النقدي والمدفوعات.

### المحور الثالث: إصدار الدينار الرقمي الجزائري

#### 1. دوافع إصدار الدينار الرقمي لبنك الجزائر

يمثل إصدار الدينار الرقمي الجزائري خطوة محورية ضمن جهود الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي وتحديث نظامها النقدي. يركز هذا المشروع على دعائم قانونية، تقنية، واقتصادية، ويعكس رؤية تركز على تعزيز الشمول المالي ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي. تأتي هذه المبادرة نتيجة لدوافع متعددة، أبرزها ما يلي

- **توسيع نطاق الشمول المالي:** يعد الشمول المالي أحد المحركات الرئيسية وراء مشروع الدينار الرقمي. يهدف إصدار عملة رقمية للبنك المركزي إلى دمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك في النظام المالي الرسمي، خاصة في المناطق النائية. (Charef, 2023)، إن إنشاء عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) يمكن أن يقدم فوائد محتملة عديدة لتحسين الشمول المالي من خلال توفير وسائل دفع رقمية يسهل الوصول إليها
- **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:** يمثل الاقتصاد الموازي تحدياً كبيراً للجزائر. يوفر الدينار الرقمي أداة فعالة لتعزيز تتبع المعاملات المالية، مما يحد من الأنشطة غير الرسمية ويدمجها في الدورة الاقتصادية الرسمية، حيث ينظر دوماً للعمليات الرقمية للبنوك المركزية بشكل متزايد كأدوات للحد من الاقتصاد غير الرسمي (MAHBOUB Ali, 2025)، لا يزال الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ذا حجم معتبر، إذ يُقدَّر بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس ذلك الحجم الكبير للسيولة المتداولة خارج النظام المالي الرسمي، ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى اعتماد الدينار الرقمي باعتباره أداة استراتيجية للسياسة العامة تهدف إلى تعزيز شفافية المعاملات المالية والحد من توسع الاقتصاد الموازي. ويشير الخبراء إلى أن إدخال عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي يمكن أن «يمتص الأموال المتداولة في السوق السوداء ويُعيد إدماجها ضمن النظام البنكي الوطني»، مما يُحسن قابلية تتبع العمليات المالية ويُقلّل من الاعتماد على النقد الورقي
- **تحديث النظام النقدي وسيادة الدولة:** الإصدار الرقمي للعملة يمثل إحدى الخطوات الجوهرية نحو تحديث البنية التحتية المالية لتتماشى مع التطورات التقنية العالمية. كما يساهم هذا التحول في تعزيز السيطرة النقدية للدولة، خاصة أمام تصاعد استخدام العملات المشفرة الخاصة التي تطرحها جهات غير حكومية. يُعتبر هذا التوجه تحديثاً حتمياً للنظام النقدي وأداة لدعم السياسة الاقتصادية الكلية.

- **تحسين كفاءة وفعالية السياسة النقدية:** توفر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية للبنوك المركزية أدوات جديدة وأكثر دقة لإدارة السياسة النقدية، مما يساهم في تعزيز السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار أكبر في السوق النقدية الوطنية.
  - **خفض تكاليف المعاملات وزيادة السرعة:** يوفر الدينار الرقمي وسيلة لإتمام المدفوعات بشكل أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالأنظمة التقليدية، خصوصاً بالنسبة للمعاملات المالية عبر الحدود، مما يساهم في دفع عجلة الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي ،
  - **الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي:** يأتي مشروع الدينار الرقمي في إطار الاستراتيجية الوطنية للرقمنة (national digitalization strategy) الشاملة، والتي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ورقمنة وسائل الدفع
2. **الاطار القانوني لإصدار الدينار الرقمي**

صدر في الجريدة الرسمية رقم 43 قانون النقد والقرض الجديد، الهادف إلى تحديث النظام البنكي، وتعزيز مهامه في مجال التنظيم والرقابة، وتمكينه من مواكبة الأساليب المعتمدة على الصعيد الدولي. ويتعلق الأمر بالقانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن قانون النقد والقرض، يمثل إصدار الدينار الرقمي الجزائري (e-DZD) نقلة نوعية في النظام النقدي الجزائري، حيث انتقل من فكرة قيد الدراسة إلى إطار قانوني ملزم. يستند هذا المشروع الطموح إلى أحكام القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 والمتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، والذي منح الشرعية وأسس للقواعد المنظمة لهذه العملة الرقمية الجديدة، حسب المادة 02 من القانون 09\_23 (الجزائر، 2023) أقر المشرع الجزائري صراحةً وجود شكل رقمي للنقد الإلزامي إلى جانب شكله المادي المتمثل في الأوراق النقدية والمعدنية. يُسمى هذا الشكل الرقمي "النقد الرقمي للبنك المركزي (دينار جزائري رقمي)" ، مما يجعله عملة وطنية قانونية ذات قوة إبراء (BOUFATAH, 2023) .

احتفظ المشرع بسلطة إصدار وإدارة الدينار الرقمي حصرياً لصالح بنك الجزائر، مما يعزز مبدأ سيادة الدولة النقدية. البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة بـ"تطوير وإصدار وإدارة ومراقبة" هذه العملة الرقمية، الهدف هو أن يكون الدينار الرقمي دعماً للشكل المادي وليس بديلاً عنه، مع ضمان أن أي عملية تتم به تكون غير قابلة للاختراق أو الإلغاء (Hourra, 2023)

### 3. التحديات التي تواجه الدينار الرقمي الجزائري

تواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تشمل جوانب تقنية، أمنية، قانونية، وثقافية، مما يجعل تحقيق تحول رقمي شامل وطموح ضرورة تتطلب تضافر الجهود. يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- **ضعف البنية التحتية الرقمية:**

يواجه إصدار الدينار الرقمي الجزائري مجموعة من القيود والتحديات الجوهرية المرتبطة بكفاءة وموثوقية البنية التحتية التكنولوجية الحالية، والتي تُعد من المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية التحول الرقمي في أنظمة الدفع. فالتحول إلى مدفوعات رقمية يعتمد بشكل مباشر على قدرة المؤسسات المالية على توفير بيئة تقنية متقدمة تدعم العمليات المالية

الإلكترونية بشكل مستمر وآمن، بما في ذلك التطبيقات والبرمجيات المتطورة اللازمة لضمان فعالية وسلسلة المعاملات الرقمية، وحماية المستخدمين من المخاطر التقنية والاحتيال المالي. (بقيق، 2023)

وفي هذا السياق، تعمل السلطات الجزائرية على تبني استراتيجية شاملة لتطوير بيئة الأعمال الرقمية بما يعزز الابتكار والتنافسية بين مختلف الجهات الاقتصادية، ويحفز على تحديث النظام المالي المركزي. وتعد هذه الجهود جزءاً من خطة أوسع لتهيئة النظام المالي الوطني للتكيف مع التحولات الرقمية المتسارعة على مستوى الاقتصاد العالمي، وتحقيق تكامل سلس بين التكنولوجيا المالية الحديثة والبنية التحتية القائمة.

كما تهدف هذه المبادرات إلى بناء نظام بيئي رقمي متوازن يضمن استدامة العمليات المالية الرقمية، ويعزز الشمول المالي من خلال إدماج الفئات غير المخدومة مالياً في النظام الرسمي، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأمان وحماية البيانات والمعاملات. ويعتبر تعزيز موثوقية وكفاءة البنية التحتية التكنولوجية شرطاً حاسماً ليس فقط لنجاح إصدار الدينار الرقمي، بل أيضاً لتمكين الجزائر من الاستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية التي توفرها الرقمنة على الصعيد الوطني والدولي.

#### • الامن والخصوصية:

يبرز غياب الضمانات الكافية لحماية خصوصية البيانات المالية للمستخدمين، إلى جانب مخاطر سوء استخدام المعلومات الشخصية، الحاجة الملحة إلى تعزيز إجراءات الأمن السيبراني. إن حماية البنية التحتية الرقمية من الاختراقات، والقرصنة، والاحتيال المالي تُعد أمراً أساسياً لضمان سلامة النظام المالي الوطني، والحفاظ على قدرته على التكيف والتصدي للتحديات الناشئة، بما في ذلك التأثير المتزايد للعمليات المشفرة.

وفي هذا الإطار، يصبح تطوير منظومة أمنية متكاملة يمثل شرطاً حيوياً ليس فقط لحماية البيانات الفردية، بل لضمان ثقة المستخدمين في العمليات الرقمية وتعزيز استقرار النظام المالي ككل. كما يتطلب هذا السياق اعتماد استراتيجيات متعددة المستويات تشمل تحسين تقنيات التشفير، مراقبة الأنشطة المشبوهة، وضع سياسات صارمة لإدارة البيانات، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التهديدات الرقمية. ويؤكد ذلك الدور المحوري للأمن السيبراني في دعم التحول الرقمي، وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر التي قد تتجم عن الاستخدام غير المشروع أو الهجمات الإلكترونية، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالعملات الرقمية الحديثة

#### • الأطر القانونية التنظيمية

يشكل غياب إطار قانوني وتنظيمي شامل ينظم استخدام وتداول العملات الرقمية تحدياً كبيراً أمام تطوير النظام المالي الرقمي في الجزائر. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وضع تشريعات متكاملة ومرنة وموجهة نحو التكنولوجيا، تهدف إلى تنظيم استخدام الدينار الرقمي وضمان أمان المعاملات الرقمية. وذلك من خلال:

- تحديث القوانين القائمة بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي، لضمان ملاءمة الإطار القانوني للمتغيرات التكنولوجية الحديثة.

- اعتماد تنظيمات خاصة تتعلق بالضرائب والرسوم على معاملات الدينار الرقمي، بما يعزز الشفافية ويضمن الالتزام بالقوانين المالية.

### • تعزيز أنظمة الدفع الإلكتروني:

تسعى الجزائر إلى تعزيز كفاءة أنظمة الدفع الإلكتروني من خلال رقمنة الخدمات والمعاملات المالية، وتطوير حلول مبتكرة للمدفوعات الرقمية، بالإضافة إلى إنشاء إطار متكامل للتجارة الإلكترونية. وتهدف هذه الجهود إلى تقليل حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي الرسمي، وتعزيز اعتماد المعاملات المالية الرقمية في بيئة رقمية آمنة ومشفرة وسهلة الاستخدام وموثوقة، وتشكل هذه المبادرات جزءاً من استراتيجية شاملة لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي، بما يتيح تحسين سرعة وكفاءة العمليات المالية، وزيادة الشفافية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالمدفوعات النقدية التقليدية. كما تهدف الجزائر من خلال هذه الجهود إلى تعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية لدى المستخدمين، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وربط الاقتصاد الوطني بسلسلة بالاقتصاد الرقمي العالمي.

### • التحديات المجتمعية والثقافية

انخفاض الثقة وضعف الثقافة المالية: يمثل انخفاض ثقة الجمهور في النظام المصرفي الرقمي عائقاً رئيسياً، فنجاح العملة الرقمية يتطلب رفع مستوى "الوعي المالي" وتعليم المواطنين كيفية استخدامها وفهم فوائدها، وهي مهمة تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، كما أن هيمنة الثقافة النقدية تعتبر عائق كبير حيث لا تزال الغالبية العظمى من المعاملات في الجزائر تُجرى نقداً، وهذا النمط الراسخ يصعب تغييره ويتطلب استراتيجيات تحفيزية وحوافز حقيقية لدفع المواطنين والتجار نحو المعاملات الرقمية. (Karima, 2025)

## المحور الرابع: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

### 1. مفهومه

الاقتصاد الموازي، المعروف أيضاً بالاقتصاد غير الرسمي، يشير إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تُمارَس خارج نطاق الإشراف المباشر للدولة. يشمل ذلك عدم التصريح بالنشاط الاقتصادي، أو التهرب من دفع الضرائب، أو عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لهذه الأنشطة. يتضمن هذا المصطلح كلاً من الممارسات الاقتصادية غير المصرح بها والدخول التي لا يتم الإبلاغ عنها للجهات الضريبية.

### 2. حجم الاقتصاد الموازي

يعد الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل في الجزائر إحدى أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه صناع القرار في المجال الاقتصادي. يتميز هذا الاقتصاد بوجود أنشطة تجارية غير مرخصة، وعمليات تهريب واسعة النطاق، إلى جانب تداول كميات ضخمة من النقد خارج القنوات الرسمية. ونظراً لطبيعته غير المرئية، تتفاوت التقديرات بشأن الحجم الدقيق لهذا الاقتصاد. ومع ذلك، تشير تقارير رسمية ودولية صادرة عن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أرقام معينة لتقدير هذا الحجم، ما يبرز أهمية دراسته ومعالجته ضمن السياسات الاقتصادية المستقبلية.

### • الكتلة النقدية خارج البنوك: تشير أحدث التقارير لعام 2025 إلى أن حوالي 34% من أموال الجزائريين تتداول

خارج النظام البنكي الرسمي (ما يعادل مليارات الدينارات)، وهو ما يُعرف بظاهرة "اكتناز الأموال" أو التعامل النقدي (Cash) لتفادي الرقابة الضريبية.

• **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي :** تُقدر الدراسات المستقلة وبعض تقارير الهيئات الدولية أن الاقتصاد الموازي يمثل ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. مع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للجزائر حوالي 268 مليار دولار في عام 2025، فإن حجم الاقتصاد الموازي قد يتجاوز 80 مليار دولار. وعند ملاحظة نسبة الاقتصاد الموازي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الأخيرة نجد أن نسبته دائماً تفوق 30% ، ففي سنة 2016 كانت نسبته 32% بسبب بداية تأثر الموازنة بتراجع أسعار النفط (أزمة 2014) و توسع السوق النقدي خارج البنوك، أما خلال سنة 2017 فقد كان خناك تغير طفيف بزيادة 1% وذلك بسبب زيادة اللجوء للتمويل غير التقليدي (طبع الأموال)، استثمارية تبعات أزمة النفط 2014 وأيضا توسع التجارة الغير رسمية ، أما بنسبة لسنتي 2018، 2019 فكانت النسبة تتراوح بين 35% و 37% بزيادة ملحوظة نتيجة لتوسع النشاط التجاري غير المرخص في الأسواق الكبرى وتزامن هذه الفترة مع فترة الحراك الشعبي والجمود الإداري أدت لنمو النشاط غير الرسمي.

أما بالنسبة لسنة 2020 فنجد أعلى نسبة للاقتصاد الموازي حيث بلغت حوالي 40% وذلك لانتشار الأزمة الصحية كوفيد 19 أو ما يطلق عليها جائحة كورونا وغلق الأنشطة الرسمية وتوسع الأنشطة غير المنظمة، لتتخف هذه النسبة تدريجيا خلال السنوات 2021 ، 2022، 2023 (تتراوح بين 36% الى 33%) و ذلك بسبب بداية التعافي التدريجي وعودة الرقابة وتفعيل قانون الاستثمار وأيضا تشديد الرقابة على الاستيراد ومكافحة تضخيم الفواتير، و إطلاق حملات الرقمنة والشمول المالي (الدفع الإلكتروني).

و نتيجة لتوسع الرقمنة في القطاع المالي و المصرفي وانتشار الصيرفة الإسلامية بين فئات المجتمع ومختلف الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض سنة 2023 انخفضت نسبة الاقتصاد الموازي سنتي 2024 و 2025 حوالي 32 الى 30 %

• **سوق الصرف الموازي (السكوار) :** لا يزال الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء (Square Port Saïd) يمثل المحرك الأساسي للاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم تداول العملات الصعبة بعيداً عن الأطر البنكية لتمويل التجارة غير الرسمية والسياحة.

### 3. العوامل التي ساهمت في نمو الاقتصاد الموازي :

تتعد الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في انتشار وتوسع الاقتصاد الموازي في الجزائر، منها أسباب سياسية أخرى اقتصادية وقانونية و أيضا أسباب اجتماعية ، يمكن اختصارها في النقاط التالية (International Monetary Fund (IMF), 2018):

- ضعف الشمول المالي؛
- العبء الضريبي المرتفع والإجراءات البيروقراطية؛
- التضخم وضعف العملة؛
- التجارة الإلكترونية غير المراقبة؛
- سياسة الحماية الاجتماعية ؛

- هيمنة المعاملات النقدية؛
- البطالة خاصة لدى الشباب، ونقص الوظائف (Amoah, 2024)
- تذبذب الاقتصاد النفطي؛
- ضعف المؤسسات الحكومية (Achim, 2025)

باختصار، لا يمكن إرجاع توسع الاقتصاد الموازي إلى سبب واحد، بل هو نتاج تشابك معقد لعوامل طارئة من القطاع الرسمي (كالضرائب والبيروقراطية) وعوامل جاذبة للقطاع غير الرسمي (كالمرونة وسهولة الولوج)، بالإضافة إلى عزز القطاع الرسمي عن توفير فرص عمل كافية ومناسبة لشرائح واسعة من المجتمع.

### المحور الخامس: تأثير الدينار الرقمي على الشمول المالي والاقتصاد الموازي في الجزائر

إصدار الدينار الرقمي الجزائري يمكن اعتباره أداة استراتيجية تساهم في تعزيز الشمول المالي ومحاربة الاقتصاد الموازي. يهدف هذا الإجراء إلى دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، مع دعم وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات المصرفية بسهولة أكبر.

#### 1. واقع الشمول المالي في الجزائر

تعد مؤشرات الشمول المالي في الجزائر محورا أساسيا في خطة التحول الرقمي (2024-2026). وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) وبنك الجزائر لعام 2025، شهدت المؤشرات طفرة نوعية تعكس انحساراً تدريجياً للمعاملات النقدية الورقية لصالح القنوات الرقمية.

❖ **مؤشرات الدفع الإلكتروني (E-payment Indicators)** شهد عام 2025 نمواً استثنائياً في قيمة المعاملات الإلكترونية..

- **حجم سوق التجارة الإلكترونية:** يشهد السوق الجزائري نمواً واعداً في قطاع المدفوعات الرقمية. تشير البيانات المتاحة إلى أن حجم التجارة الإلكترونية بلغ حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، حيث شكلت المدفوعات الرقمية ما يقرب من 40% من هذه القيمة، مما يعكس تحولاً تدريجياً من الاعتماد على الدفع نقداً عند الاستلام، يتوقع أن يستمر هذا النمو بمعدل سنوي يبلغ حوالي 20%، مما قد يؤدي إلى مضاعفة حجم السوق بحلول عام 2027.

- **المدفوعات عبر الإنترنت:** سجلت نمواً مذهلاً بنسبة 179%، حيث وصلت القيمة إلى 145 مليار دينار عبر أكثر من 27 مليون عملية.

- **الدفع عبر الهاتف النقال:** زاد الاعتماد عليه بنسبة 29%، مدعوماً بإطلاق خدمات مثل DZ-MOB PAY. حث بلغ 43,5 مليار دينار جزائري (Khenifsa, 2025)، يُعد الدفع عبر الهاتف المحمول من أبرز المؤشرات على تغيير العادات الاستهلاكية. فبفضل انتشار الهواتف الذكية الذي يفوق 70%، وتوفر خدمات مثل BaridiMob و Mobilis Cash، أصبحت المحافظ الإلكترونية والدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR code) خياراً شائعاً للمعاملات صغيرة القيمة ويومية بين الشباب،

- عدد المعاملات الإلكترونية: 5,2 مليون معاملة خلال سنة 2025
- القيمة الإجمالية للمعاملات الإلكترونية: 47,2 مليار دينار جزائري (MALAK, 05 janvier 2026)
- عدد مستخدمي الإنترنت : بلغ 37,8 مليون فرد
- ❖ مؤشرات البنية التحتية المصرفية
- أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE/POS) ارتفع عدد الأجهزة من 68140 جهازاً في 2024 إلى 78774 جهازاً بنهاية 2025 (زيادة بنسبة 15.6%).
- أجهزة الصراف الآلي (ATM) وصل عددها إلى 4679 جهازاً، بزيادة 737 جهازاً جديداً عما كانت عليه في 2024،
- الشبكة البنكية: توسعت لتشمل 1673 وكالة بنكية سنة 2025، مقارنة مع سنة 2023 كانت 1649 وكالة مع تركيز متزايد على الصيرفة الإسلامية التي شهدت ودائعها نمواً بنسبة 17%،
- ❖ مؤشرات الوصول والاستخدام (Access & Usage)
- ملكية الحسابات: سجلت الحسابات البنكية نمواً بنسبة 5.6%، بينما نمت حسابات العملة الصعبة بنسبة 10.4%.
- سلوك المستخدم: ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة عبر الإنترنت من 1180 دج في 2020 إلى حوالي 5400 دج في 2025، مما يعكس زيادة ثقة المواطن في الأنظمة الرقمية
- 2. الدينار الرقمي الجزائري وسيلة لدعم الشمول المالي في الجزائر :
- يُعد الشمول المالي أحد الأهداف المعلنة والرئيسية وراء إطلاق العملات الرقمية للبنوك المركزية بشكل عام، والدينار الرقمي الجزائري بشكل خاص و ذلك من خلال :
- تمكين الوصول إلى الخدمات المالية: يهدف الدينار الرقمي إلى توفير خدمات مالية رقمية آمنة ومنخفضة التكلفة للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك، خاصة في المناطق النائية، وذلك باستخدام الهواتف المحمولة كمحافظ رقمية ويُعد هذا الانتقال من النقد الورقي إلى المعاملات الرقمية خطوة أساسية لتحديث النظام النقدي (Mustapha, 2026)
- دمج الفئات المهمشة: يمكن للعملة الرقمية أن تسهل وصول الفئات المهمشة اقتصادياً إلى النظام المصرفي الرسمي، مما يساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية،
- دعم التحول الرقمي: يأتي إصدار الدينار الرقمي في إطار الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، والتي تهدف إلى تحديث البيئة التجارية والمالية، مما يعزز الشمول المالي كأحد ركائز الاقتصاد الرقمي .
- 3. الدينار الرقمي وسيلة لمكافحة الاقتصاد الموازي :
- يمثل الاقتصاد الموازي (أو غير الرسمي) تحدياً كبيراً للاقتصاد الجزائري، ويُعتبر الدينار الرقمي آلية واعدة لمواجهته من خلال:

- **تتبع المعاملات المالية:** يتيح الدينار الرقمي، بصفته عملة رقمية تصدرها السلطة النقدية، إمكانية تتبع تدفق الأموال بشكل أكبر مقارنة بالنقد الورقي. هذا التتبع يساهم في الحد من الأنشطة غير الرسمية وغسيل الأموال، حيث أن كل معاملة تصبح قابلة للتدقيق والمراقبة؛
- **توسيع القاعدة الضريبية وشفافية المعاملات:** من خلال دمج النشاط الاقتصادي غير الرسمي في النظام الرسمي، يساهم الدينار الرقمي في توسيع القاعدة الضريبية للدولة. فشفافية المعاملات التي يوفرها تعني تقليل حجم الأموال غير الخاضعة للضريبة والتي كانت تدور في السوق الموازي، كما أن اعتماد العملة الرقمية المركزية يهدف إلى تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي، وهو أحد مظاهر الخلل الاقتصادي المرتبط بالاقتصاد غير الرسمي (Mebtoul, 2024) ؛
- **إضعاف اقتصاد الظل:** يتمثل الهدف الاستراتيجي للدينار الرقمي في "تطهير" السوق المالية والوطنية من خلال استيعاب الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة خارج الجهاز المصرفي الرسمي، والتي تُقدر بمئات المليارات من الدينارات، وتحويلها إلى نقود رقمية خاضعة لرقابة البنك المركزي .

### III. الخاتمة

يعتبر الدينار الرقمي الجزائري خطوة محورية نحو تحديث النظام النقدي، تعزيز الشمول المالي، وتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، يواجه تنفيذه تحديات متعددة ترتبط بالبنية التحتية، الإطار القانوني، الوعي المالي، الأمن السيبراني، الاستقرار الاقتصادي، والتنسيق المؤسسي، مما يستدعي اتباع نهج شامل ومتكامل للتغلب على تلك العقبات . يتوقف نجاح هذا المشروع الطموح على قدرة الجهات المعنية في تجاوز تلك التحديات عبر إعداد أطر قانونية واضحة، والاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية، إلى جانب رفع معدل الوعي بالثقافة المالية . كما يتطلب الأمر بناء منظومة أمنية متينة لحماية البيانات وضمان تمتع المعاملات الرقمية بمستوى عالٍ من الأمان، فضلاً عن الحفاظ على استقرار السياسات النقدية وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة .العلاقة بين الشمول المالي، الدينار الرقمي، والاقتصاد الموازي تُعد علاقة استراتيجية تهدف إلى إدخال الكتلة النقدية الضخمة المتداولة خارج النظام المصرفي ضمن القنوات الرسمية .وتتميز هذه العلاقة بطبيعتها التفاعلية، إذ يساهم تعزيز الشمول المالي باستخدام الدينار الرقمي في تقليل الانجذاب نحو الاقتصاد غير الرسمي .علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على الحلول الرقمية يرفع من مستوى أمان المعاملات اليومية، ويوطد قبول هذه الوسائل ضمن الخدمات الحكومية بشكل أكبر

### نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية، من أبرزها:

- نجاح الدينار الرقمي كأداة للحد من الاقتصاد الموازي في الجزائر يعتمد على تكامل الجهود بين البنك المركزي، قطاع التكنولوجيا، والمجتمع المدني. يجب إنشاء بيئة رقمية آمنة تُعيد الثقة بالدينار وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة؛

- يساهم الدينار الرقمي في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بفتح الحسابات وإدارة النقد، مما يساهم في دمج سكان المناطق البعيدة والفئات غير المشمولة بالخدمات المصرفية، وبالتالي يدعم تحقيق الشمول المالي؛
- أثبتت الدراسة أن القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 قد وضع الحجر الأساس لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر. ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع مرهون بتطوير أطر تنظيمية وتشريعية أكثر وضوحاً تتناول قضايا مثل حماية البيانات، الأمن السيبراني، وآليات توزيع العملة الرقمية؛
- يمتلك الدينار الرقمي إمكانات كبيرة لتعزيز الشفافية وتتبع حركة الأموال، مما يساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- كشفت الدراسة أن التحدي الأكبر لا يتمثل في التكنولوجيا نفسها، بل في تعزيز "الثقة الرقمية" لدى المواطن الجزائري، الذي لا يزال يميل نفسياً إلى التعامل بالنقد الورقي؛
- تشير التجارب الدولية إلى أن اعتماد العملة الرقمية يحتاج إلى نهج تدريجي يراعي تكامل الجوانب التقنية والتنظيمية لتحقيق نجاح مستدام.

#### توصيات الدراسة:

- تتضمن الدراسة مجموعة من التوصيات الهامة التي تهدف إلى تعزيز تبني الدينار الرقمي وتطوير بيئة داعمة لاستخدامه، وجاءت كما يلي:
- إطلاق برامج وطنية للتوعية المالية والرقمية: يُقترح تنظيم حملات واسعة النطاق لتثقيف الجمهور حول ماهية الدينار الرقمي وفوائده وكيفية استخدامه. يجب أن تركز هذه الحملات على تصحيح المفاهيم الخاطئة، خصوصاً فيما يتعلق بالخلط بينه وبين العملات المشفرة غير المرخصة؛
  - وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل: تعتبر استكمال التشريعات الخاصة بالدينار الرقمي ضرورة لضمان حماية البيانات الشخصية ومكافحة الجرائم المالية. يجب أيضاً وضع قواعد واضحة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في منظومة توزيع العملة الرقمية؛
  - تشجيع الابتكار وتعزيز التعاون بين القطاعات: لا بد من تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير خدمات مالية رقمية مبتكرة تلبي احتياجات المستخدمين وتعزز ثقتهم بالنظام المالي الرقمي؛
  - تقديم حوافز مالية وضريبية: يشمل ذلك توفير مزايا ملموسة مثل استرجاع جزء من المدفوعات (Cashback) أو منح إعفاءات ضريبية بسيطة، بهدف تشجيع التجار والمستهلكين على اعتماد الدينار الرقمي في تعاملاتهم اليومية؛
  - تعزيز التعاون الدولي: ينبغي الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال العملات الرقمية من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما يُوصى بالمشاركة في مشاريع دولية عابرة للحدود، مثل مشروع mBridge، لتطوير أنظمة مدفوعات عالمية أكثر كفاءة.

## VI قائمة المراجع

- Achim, M. A. (2025). Factors influencing the shadow economy: an international analysis. *The Journal of Risk Finance*, <https://www.emerald.com/jrf/article-abstract/26/5/677/1271827/Factors-influencing-the-shadow-economy-an?redirectedFrom=PDF>.
- Adam, S. I., & Shaba, Y. (2025, March 03). e-Naira Implementation and Financial Inclusion in Nigeria: A Review of Literature. *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, p. <https://ijefm.co.in/v8i3/Doc/42.pdf>.
- Amoah, D. K. (2024). How different theories of development address the relationship between the urban informal economy and poverty in the labour market. *Discover Global Society*, <https://link.springer.com/article/10.1007/s44282-024-00131-y>.
- Bank for international settlements. (31 August 2023). *Central bank digital currencies – Executive Summary*. <https://www.bis.org/fsi/fsisummaries/cbdcs.pdf>.
- BOUFATAH, M. (2023). Nouveau projet de loi monétaire et bancaire. Un «paquet» de nouveautés. *LEXPRESSION*, <https://www.lexpressiondz.com/economie/un-paquet-de-nouveautes-365234>.
- Central Bank of The Bahamas. (2024). *Sand Dollar: The Bahamas' Central Bank Digital Currency (CBDC) Tree Framework*.
- Charef, L. (2023, NOVEMBRE 11). Central Bank Digital Currency: a new national economic sovereignty instrument: The case of Algeria. *Journal Of North African Economies*, p. 154.
- DAKHANE, H. (2024, 01 15). Financial Inclusion in Algeria and Arab countries: A Comparative study. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*, p. 101.
- Eddine, K. F. (2025, September 30). The impact of financial technology on financial inclusion and the development of banking services in Algeria «An empirical study to analyze the relationship between financial technology, financial inclusion, and the development of banking services in Alg. *Journal of Economic Integration*, pp. 118-119.
- ETRADE for all. (2023). *What are central bank digital currencies and what could they mean for the average person?* <https://www.weforum.org/stories/2023/10/what-are-central-bank-digital-currencies-advantages-risks/>.
- Garima Gupta, R. G. (2025, june). Central Bank Digital Currency and Multidimensional Bank Stability Index: Does Monetary Policy Play a Moderating Role? *Asian Development Bank Institute*, p. 1.
- Hourra, S. (2023). Avec la publication de la loi monétaire et bancaire : L'Algérie lance le dinar numérique. *LA PARTIE NEWS*, <https://lapatrienews.dz/avec-la-publication-de-la-loi-monetaire-et-bancaire-lalgerie-lance-le-dinar-numerique/>.
- International Monetary Fund (IMF). (2018). *Shadow Economies Around the World: What Did We*. <https://www.imf.org/-/media/files/publications/wp/2018/wp1817.pdf>.
- Karima, K. (2025, JUNE 30). Digital Transformation and its Impact on the Performance of Banks in Algeria during the Period (2013-2023). *International journal of economic performance*, p. 294.
- KERN ALEXANDER, M. G. (2025, January 30). Financial Innovation in the Process of Financial Inclusion. *Cambridge University Press*.
- Khenifsa, A. (2025). Paiements numériques selon GIE/Monétique <br> Une adoption croissante à travers Internet, Mobile et TPE. *FUTUR ALGERIE*,

<https://www.itmag.dz/2025/03/24/paiements-numeriques-selon-gie-monetique-br-une-adoption-croissante-a-travers-internet-mobile-et-tpe/>.

- MAHBOUB Ali, M. M. (2025, DECEMBRE 20). The Digital Dinar and the Transformation of Monetary Policy in Algeria: Analytical Insights and Forward-Looking Perspectives. *Journal Of Economics And Management*, p. 74.
- MALAK, A. (05 janvier 2026). Vers une économie sans cash en Algérie. *ALGERIA INVERT*, <https://algeriainvest.com/premium-news/vers-une-economie-sans-cash-en-algerie>.
- Mebtoul, A. (2024). Les 15 solutions pour atténuer l'écart du cours du dinar algérien entre le marché officiel et celui du marché parallèle. *LA N R*, <https://www.lnr-dz.com/2025/07/02/les-15-solutions-pour-attenuer-lecart-du-cours-du-dinar-algerien-entre-le-marche-officiel-et-celui-du-marche-parallele-3/>.
- Mustapha, B. (2026, JANUARY 1). Central Bank Digital Currencies and the Transition to a Digital Economy ;The Case of the Algerian Digital Dinar . *Journal of New Economy* , p. 48.
- S. N. R. Fiona Dias., K. L. (2026). Exploring the role of digital finance in advancing financial inclusion with challenges and future directions. *Discover Sustainability*, <https://link.springer.com/article/10.1007/s43621-026-02629-8>.
- Singh, G., Singh, A., & Walia, J. S. (2025). Implementing the digital yuan in global trade payments: A strategic framework for central bank digital currency integration. *Journal of Payments Strategy & Systems*, [https://econpapers.repec.org/article/azajpss00/y\\_3a2025\\_3av\\_3a19\\_3ai\\_3a4\\_3ap\\_3a345-355.htm](https://econpapers.repec.org/article/azajpss00/y_3a2025_3av_3a19_3ai_3a4_3ap_3a345-355.htm).
- STANLEY, A. (septembre 2022). *The Ascent of CBDCs - More than half of the world's central banks are exploring or developing digital currencies-*. USA: International monetary fund.
- UNITED NATIONS. (2021). *financial inclusion -Questions and Answers*. <https://www.cepal.org/en/projects/financial-inclusion-smes/questions-and-answers>.
- World Bank. (2021). *The Drive for Financial Inclusion: Lessons of World Bank Group*. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/217421626444841476/txt/The-Drive-for-Financial-Inclusion-Lessons-of-World-Bank-Group-Experience-Approach-Paper.txt>.
- WORLD BANK. (30-06- 2021). *The Drive for Financial Inclusion: Lessons of World Bank Group Experience*. USA: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/217421626444841476/txt/The-Drive-for-Financial-Inclusion-Lessons-of-World-Bank-Group-Experience-Approach-Paper.txt>.
- XAPO BANK. ( 2025). *The digital currency crossroads: CBDCs, Bitcoin, and the future of money*. <https://www.xapobank.com/en/blog/cbdc-bitcoin-future-of-money>.
- الاحسن ا. م. (2023, 01ديسمبر). (الواقع و التحديات)واقع الشمول المالي في الجزائر . 40. p. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات . 2021 الى 2011المالي في الجزائر من
- الجزائر ب. (2023). 23-09/قانون رقم 2023. <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/08/Loi-monetaire-et-bancaire-a-publier2.pdf>.
- واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية الشمول المالي . (29-03-2022). ا. م. الدولي . <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>.
- نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي . (2017). صندوق النقد العربي . <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/brochure-on-the-concepts-of-financial-inclusion.pdf>, 05.